أخبار الخليج
١١ أكتوبر ٩٦م

تطوير شامل لبرامج الخدمات الاجتماعية والعمالية

تشكيل مجلس إدارة بالمراكز الاجتماعية من ممثلي جميع القطاعات لحل مشاكل كل منطقة

تقرر في وزارة العمل والشئون الاجتماعية تنفيذ برامج تطويرية هامة في مجال الخدمات الاجتماعية والعملية يبدأ تنفيذها اعتبارا من أول يناير القادم.. وقد أبلغ وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة ملامح خطط وبرامج التطوير الى جميع مسئولي القطاعات المختلفة بالوزارة للبدء في اعداد اجراءات التنفيذ فورا.

تتضمن الخطط والبرامج الجديدة تشكيل مجلس ادارة لكل مركز اجتماعي في البلاد يضم ممثلي جميع وزارات قطاعات الخدمات وممثلي الجمعيات والأندية بالمنطقة التي يخدمها المركز.. بحيث يتولى مجلس الادرة رسم ووضع خطط الخدمات الاجتماعية بالمنطقة والعمل على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.. ودراسة الأسباب الاجتماعية للمشاكل الصحية والتعليمية ومشاكل الشباب والطفولة والبيئة ووضع البرامج لعلاجها..

وتلزم الخطط والبرامج الجديدة إدارات الشئون الاجتماعية بالوزارة بتنفيذ برامج تهدف الى تحويل جميع الأسر المعانة الى أسر منتجة وقياس نجاح كل ادارة بحجم عدد الأسر التي يتم تحويلها الى أسر منتجة تعتمد على نفسها.

وتتضمن خطط التطوير أيضا جعل الهدف الأساسي لقسم التفتيش العمالي بالوزارة هو ارشاد العمال وأصحاب الأعمال في مواقع العمل الى أفضل الطرق الواجب اتباعها لتنفيذ أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي.

كما طالب الوزير اجراء حصر شامل لجميع المهن التي يحجم عن شغلها أبناء البحرين والتي أصبحوا يقبلون عليها الآن وتشجيعهم بكل الطرق على الانخراط فيها، واختيار بعضهم لتكريمهم خلال الاحتفال السنوي الذي يتم تنظيمه في اطار الاحتفالات بالعيد الوطني المجيد لتكريم العمال المجدين والمتفوقين. كما طالب الوزير بوضع نظام جديد للمنح الدراسية التي تقدمها الوزارة من خلال المجلس الأعلى للتدريب لأبناء البلاد للدراسة بالجامعات.

وتتضمن ملامح خطط التطوير بالوزارة تشكيل مجلس نوعي للتدريب المهني لكل مجموعة من المهن والصناعات المتماثلة بحيث يتفقوا فيما بينهم على تاسيس مركز مشترك للتدريب لكل مجموعة من المهن والصناعات المتماثلة بحيث يمكن اعفاء أصحاب الأعمال الذين يقومون بانشاء مركز مشترك للتدريب من دفع مخصصات التدريب الى وزارة العمل.

[التفاصيل الكاملة ص ٣]

تطويرات هامة قادمة في قطاعي العمل والشئون الاجتماعية

البدء في اتخاذ خطوات تشكيل مجلس إدارة في كل مركز اجتماعي

وزير العمل يصدر توجيهاته إلى جميع القطاعات بوضع التطويرات الجديدة على طريق التنفيذ

الحكم على نجاح إدارات الشئون الاجتماعية بمدى إنجازها لتحويل الأسر المعانة إلى منتجة

تحقيق : لطفي نصر

تنوي وزارة العمل والشئون الاجتماعية تنفيذ خطط تطويرية شاملة في جميع قطاعات الوزارة بحيث تشمل هذه الخطط تنفيذ تطويرات جذرية في خدمات وخطط عمل المراكز الاجتماعية في البلاد، وفي قطاع الاستخدام والتوظيف والعمل، والتفتيش العمالي، والتدريب.. وفي جميع اختصاصات الوزارة بلا استثناء بهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وجميع قطاعات العمل. أصدر وزير العمل والشئون الاجتماعية الأستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة توجيهات مكتوبة الى جميع المسئولين بالوزارة لإعداد خطط العمل الجديدة على أساسها وبدء العمل بهذه الخطط التطويرية ابتداء من أول يناير ١٩٩٧ (مع بداية السنة الميلادية الجديدة).

وقد وضع الوزير هذه التوجيهات على ضوء ما تكشف لسعادته من ثغرات ونواقص في بعض أساليب العمل ومستوى الخدمات المقدمة في بعض القطاعات

المراكز الاجتماعية

وفي مجال المراكز الاجتماعية طلب الوزير اعطاء أهمية قصوى للمراكز الاجتماعية بالبلاد والعمل على تطوير خدماتها. وركز الوزير على ضرورة وضع خاتم بطبق حتى الآن من الناحية الداخلية للمراكز الاجتماعية وهي التي تحدد بوضوح أهداف هذه المراكز ومهامها وواجباتها وبنائها التنظيمي.. مؤكدا على ضرورة تشكيل مجلس إدارة لكل مركز يتكون من ممثلين عن الوزارات المعنية والجمعيات الاجتماعية والنوادي الرياضية والقيادات المحلية حتى تقوم المراكز الاجتماعية بالدور المطلوب منها على أكمل ما يكون وتتحاشى كل أسباب القصور الموجودة بها حاليا.

وطالب الوزير بضرورة البدء فورا في تنفيذ أحكام اللائحة المشار اليها وإعادة توزيع القوى الوظيفية بين أقسام إدارات الشئون الاجتماعية لتزويد كل مركز اجتماعي باحتياجاته الوظيفية من العناصر النشطة الفعالة.

وأكد الوزير على ضرورة الطلب من الوزارات المعنية ترشيح ممثليها في عضوية مجالس إدارة المراكز الاجتماعية ممن يشغلون وظائف مختارة تساعد المركز على أداء مهامه كان يكون لوزارة التربية والتعليم أكثر من ممثل من بين مديري المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بالمنطقة التي يخدمها المركز.. وان يكون ممثل وزارة الصحة هو طبيب المركز الصحي وهكذا.. مع العمل على ابلاغ الوزير المختص بأسماء ممثلي وزارته الذين يتخلفون عن حضور اجتماعات مجلس إدارة المركز أكثر من مرتين في السنة وان يخطر جميع أعضاء هذه المجالس بالحرص على الحضور.

تشكيل مجالس الادارة

ويتم تشكيل مجلس إدارة كل مركز من عدد من الأعضاء يمثلون مختلف الهيئات المحلية والأهلية العاملة في المجال الاجتماعي، أو ما يتصل بهذا المجال في المجتمعات المحلية للمنطقة التي يخدمها المركز.

وبكون مجلس الإدارة ممثلا بقدر الامكان للجهات التالية:

○ وزارة العمل والشئون الاجتماعية.
○ وزارة التربية والتعليم.
○ وزارة الصحة.
○ وزارة الاسكان والبلديات والبيئة.
○ وزارة شئون مجلس الوزراء والاعلام.
○ المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
○ ممثلون عن الجمعيات الاجتماعية والأهلية والنوادي الرياضية والقيادات المحلية.

تحقيق أهداف المراكز الاجتماعية

والجدير بالذكر ان مجالس الإدارة في المراكز الاجتماعية عند تشكيلها ستسهم في تحقيق جميع الأهداف والمهام الموكلة الى هذه المراكز ومنها:

○ رئاسة الواقع الاجتماعي في المجتمع المحلي وتحديد حجم المشكلات الاجتماعية والعوامل التي تؤدي اليها والوسائل مواجهتها.. ومن الابعاد الرئيسية التي يتعين أن تتضمن دراسة هذا الواقع مايلي:

١ ـ تجميع البيانات الاجتماعية الخاصة بالواقع الاجتماعي المحلي وتسجيلها وتحليلها وتصنيفها وتبويبها واستخلاص النتائج ونشر الظواهر السائدة في المجتمع المحلي.

٢ ـ دراسة الأسباب الاجتماعية للمشاكل الصحية في المجتمع المحلي واقتراح أساليب علاجها.

٣ ـ دراسة الأسباب الاجتماعية للمشاكل التعليمية وتحديد وسائل مواجهتها.

٤ ـ دراسة الأسباب الاجتماعية لمشاكل الشباب والطفولة وتحديد أساليب حلها.

٥ ـ دراسة الأسباب الاجتماعية للمشاكل البيئية وتحديد وسائل مواجهتها.

○ وضع البرامج الاجتماعية اللازمة لمواجهة المشاكل الاجتماعية في المجتمع المحلي وتحديد أولوياتها ووضعها في إطار خطة سنوية مرمجة زمنيا وتحديد مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم مع مراعاة توافق هذه الخطط مع السياسة العامة للوزارة والامكانيات المتاحة. وتعتمد هذه الخطط والبرامج من وزارة العمل.

○ تحديد الاحتياجات التدريبية الاجتماعية لأفراد والقيادات ووضع الخطط لتنفيذها.

○ تحديد البرامج الاعلامية اللازمة لمواجهة المشاكل الاجتماعية ووسائل تنفيذها.

○ تنفيذ نصيب المركز الاجتماعي في خطة العمل الاجتماعي السنوية.

الأسر المعانة والمنتجة

وطلب وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي الشعلة من وكيل الوزارة المساعد للشئون الاجتماعية السيد صادق الشهابي.. ضرورة العمل على أن يتضمن برنامج العمل لعام ١٩٩٧ لإدارتي التنمية الاجتماعية والبحوث والدراسات الاجتماعية تحويل عدد من الأسر المحتاجة التي تتلقى مساعدات اجتماعية من الوزارة الى أسر منتجة تعتمد على نفسها في معيشتها.. وان يحدد الوصول الى المساعد هذا العدد.. وسوف يعتبر النجاح في تحقيق هذا الهدف أحد أهم المعايير لتقييم أداء الإداريين المذكورين.

نظام لمعلومات سوق العمل

وطلب الوزير ضرورة العمل على انشاء نظام لمعلومات سوق العمل يتضمن بصفة خاصة معلومات عن تطورات العرض والطلب على القوى العاملة، وتحليل الاتجاهات الاستخدام، وتوفير المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة، والبيانات المتعلقة بخريجي المدارس والنواحي التي تحكم توجهاتهم نحو التعليم الجامعي أو إلى سوق العمل. بالاضافة الى المعلومات الخاصة بخريجي الجامعات والمعاهد العليا، وتلك المتعلقة بالاحتياجات التدريبية على المستوى الوطني.

وطالب الوزير الاهتمام بتقارير انجازات جميع الأقسام بالوزارة. وان تتضمن احصاءات وتحليلات واستخلاص المؤشرات منها.

تطوير التفتيش العمالي

ومن بين التوجيهات الهامة لوزير العمل والشئون الاجتماعية الى جميع قطاعات الوزارة هو ما اشارت اليه هذه التوجيهات بالنسبة لنظام التفتيش العمالي الذي تمارسه الوزارة في جميع مواقع العمل بالبلاد.

قال الوزير في توجيهاته:

ان الهدف الأساسي من التفتيش العمالي هو ارشاد العمال وأصحاب الأعمال على حد سواء الى الفضل الطرق الواجب اتباعها لتنفيذ أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي.. والعمل على تطوير أساليب التفتيش من خلال الابتعاد عن أسلوب تصيد الأخطاء لأصحاب العمل وكذلك التخلي عن أسلوب الحرص على تحرير محاضر مخالفات لهم بدلا من توجيههم لكيفية الالتزام بأحكام القانون.

وقال الوزير ولذا يتطلب الأمر من قسم التفتيش العمالي أن يركز في برنامج عمله لسنة ١٩٩٧ على تنظيم ندوات شهرية يتم من خلالها تزويد أصحاب الأعمال أو مندوبيهم بالمعلومات والارشادات التي تعينهم على تطبيق أحكام قانون العمل تطبيقا سليما. والعمل على إعداد بحوث ودراسات يتم فيها استخلاص الظواهر المختلفة من عملية التفتيش وبصفة خاصة المشاكل التي يواجهها أصحاب الأعمال واقتراح الحلول المختلفة لهذه المشاكل وكذلك تحديد المقترحات الخاصة بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي على ضوء نتائج التفتيش.. وأن يتم التركيز في عمليات التفتيش على المنشآت الصغيرة والمتوسطة (ذلك لأن المنشآت الكبيرة تحظى اهتماما كبيرا لمسألة السلامة والالتزام بأحكام قوانين العمل والاتفاقيات وغيرها).

السلامة المهنية

وبالنسبة للسلامة المهنية طالب وزير العمل والشئون الاجتماعية تنظيم ندوات شهرية لأصحاب الأعمال أو مندوبيهم لارشادهم إلى أساليب الوقاية من الأخطار المهنية والتقليل من آثارها، وإعداد بحوث ودراسات عن السلامة المهنية ووسائل تطويرها بجميع قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد.

كما طالب الوزير بالتنسيق مع الشركات الكبرى في البحرين للحصول منها على الملصقات والنماذج التوضيحية التي تعين العمال وأصحاب الأعمال على تجنب إصابات العمل والتنسيق مع تليفزيون البحرين والصحافة لمحاولة تعميم الاستفادة من هذه المواد الاعلامية.

الشكاوى والمنازعات العمالية

وكان طبيعيا ان تتضمن توجيهات الوزير الى المسئولين بالوزارة موضوع الشكاوى والمنازعات العمالية. فطالب سعادته بإعداد دراسة سنوية عن الشكاوى المقدمة إلى الوزارة في هذا المجال تتضمن أسباب المنازعات العمالية، ومدى انتشارها في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وحسب الجنسية، ومعدل تكرارها، والوسائل التي يمكن للوزارة اتخاذها لتحقيق الاستقرار في علاقات العمل.

○ صور من المراكز الاجتماعية ومعهد البحرين للتدريب

○ وزير العمل

○ الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة

○ عبدالرحمن الزياني

○ صادق الشهابي

كما طالب الوزير بتجميع الأحكام الصادرة من المحكمة الكبرى المدنية، ودرجات التقاضي الأعلى منها، ومهمة التحكيم، واستخلاص المبادىء القانونية منها وتزويد المحققين العاملين بها للاستعانة بها عند بحث الشكاوى المقدمة من العمال أو عند ابداء رأي الوزارة في الدعاوى المحالة للقضاء وتم التنسيق في ذلك مع وزارة العدل والشئون الاسلامية.

كما طالب الوزير بإعداد جداول احصائية بالتنسيق مع إدارة البحوث والمعلومات الاجتماعية حسب نوعية الطلبات التي تتضمنها الشكاوى العمالية وتوزيعاتها حسب الجنسية وقطاعات العمل الاقتصادي المختلفة، واجراء هذا التصنيف بالنسبة للشكاوى المحالة إلى القضاء، والتي تمت تسويتها وبدء اجراء تحليلات وافية لهذه البيانات الاحصائية.

تكريم أبناء البلاد المتخرجين بالمهن

وطلب وزير العمل من المسئولين بالوزارة حصر المهن التي كان طالبو العمل يحجمون عن ممارستها.. واصبحوا الآن يقبلون على مزاولتها.. وتوضع بالنسبة لهذه المهن خطة إعلامية تتضمن مايلي:

○ اختيار بعض ممارسي هذه المهن لتكريمهم في الاحتفال السنوي بتكريم العمال المجدين والمتقوقين.

○ تنظيم لقاءات صحفية وتليفزيونية مع بعض ممارسي هذه المهن وإلقاء الضوء عليهم لتحفيز غيرهم من الشباب على ممارستها.

○ أبدى الوزير ترحيبه بتنظيم لقاءات له مع بعض ممارسي هذه المهن وإلقاء الضوء عليهم من خلال هذه اللقاءات.

المنح الدراسية

وطلب الأستاذ عبدالنبي الشعلة اجراء دراسة ميدانية شاملة عن نظام المنح الدراسية التي تقدمها الوزارة من خلال المجلس الأعلى للتدريب لأبناء البلاد للدراسة بالجامعة بهدف وضع نظام جديد وفعيد ومتطور لهذه المنح.. فطلب حصر المبالغ التي تم انفاقها على هذه المنح في الأعوام الثلاثة الماضية.. ومن هم المستفيدون بها فعلا؟.. وحصر النظم التي يتم بمقتضاها تقديم المنح للطلاب من قبل الجهات الأخرى مثل: جامعة البحرين ـ وزارة التربية ـ صندوق الطالب الجامعي.. وهل يستفيد الطلاب فعلا من هذه المنح؟.. ومدى تقبل سوق العمل للخريجين منهم على ضوء مستوياتهم العلمية؟.

مجالس نوعية جديدة للتدريب في البلاد

وعلم ان توجيهات الوزير تتضمن طلب إعداد برنامج زمني لمجموعة من اللقاءات مع أصحاب الأعمال في كل مجموعة من المهن والصناعات المماثلة أو المرتبطة ببعضها البعض.. وسنتم خلال هذه اللقاءات طرح مجموعة من المقترحات أو المشروعات الهامة منها:

○ تكوين مجلس نوعي للتدريب المهني في كل مجموعة من المهن والصناعات المماثلة أو المرتبطة ببعضها البعض.

○ الاتفاق على تأسيس مركز مشترك للتدريب لكل مجموعة من المهن والصناعة المماثلة.

○ إعفاء أصحاب الأعمال الذين يقومون بإنشاء مركز مشترك للتدريب من دفع مساهماتهم في التدريب إلى الوزارة وتوجيه المساهمات لتمويل وتشغيل المركز المشترك للتدريب.

وعلم أن ذلك سيتم في القريب العاجل.

خطة للتدريب

وتتضمن توجيهات وزير العمل بالنسبة لتطوير نظام التدريب في البلاد مايلي:

○ حصر الامكانات والطاقات التدريبية المتاحة.

○ تحديد احتياجات التدريب المهني على المستوى الوطني.

○ وضع خطة للتدريب على ضوء الموازنة بين الامكانات والاحتياجات.

○ إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالعمليات النموذجية لقياس المهارة وتقدير مستوياتها.

ويقصد بحصر الامكانات والطاقات التدريبية المتاحة هو حصرها في القطاعين الحكومي والأهلي والمعاهد التدريبية الخاصة من حيث عدد المدربين وجنسياتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم وأساليب التدريب وطاقتها الاستيعابية، والطاقات المستغلة منها، ومدى امكانية الاستفادة من الطاقات غير المستغلة، والعدد والآلات ووسائل التدريب النظرية والعملية المنفذة وأهدافها ومستوياتها ومدة التدريب لكل برنامج تدريبي، وذلك ضمانا للاستفادة من جميع الطاقات التدريبية المتوافرة في المجتمع.

كما يقصد بتحديد الاحتياجات التدريبية: تحديد احتياجات سوق العمل من الوظائف والمهن خلال فترة زمنية معينة وتحديد نوعية المهارات اللازمة لتزويد طالب العمل بها ليتمكنوا من شغل الوظائف المتوافرة في سوق العمل.

● ● ●

وتتضمن توجيهات سعادة الوزير بالنسبة للتطوير الشامل وانشود جميع قطاعات الوزارة الكثير من التفصيلات الهامة والتي لا يتسع المجال للاتيان بها كلها.. لكن في رأينا أنه لو وضعت هذه التوجيهات موضع التنفيذ الفعلي فان مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة العمل للوطن والمواطنين سترتفع إلى مستوى من الرقي والشمول الذي يتمناه الجميع من هذه الوزارة التي بدأت تسير على الطريق الصحيح في تنفيذ معظمها وبخطى حثيثة.. والأمل كبير في التنفيذ إن الوزير يشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لهذه الخطط.

على خفيف

دور الوزارة

استكمالا لحديث أمس.. فإن الموضوع يحتاج الى معالجة أبعد من جمعية مدينة عيسى التعاونية.. الى معالجة الوضع التعاوني بصورة عامة والذي يعاني كله تقريبا من الوهن والتعثر بل والانهيار..

وان انفاذ ودعم الحركة التعاونية في البلاد، وتمتين الأرضية التي تقف عليها، وتقوية الاطار الذي تعارس من خلاله عملها، كل ذلك لا يمكن أن يتحقق الا بإعادة النظر في دورة الوزير الاشراقي والذي تعرض للإهمال في الفترة السابقة

وتتمثل اعادة النظر هذه في الاسراع بإصدار قانون التعاون الجديد لكي يحل مكان القانون الحالي الصادر عام ١٩٧٢.. فمثل هذا القانون الجديد بات ضروريا من اجل تقنين الكثير من الضوابط في العمل التعاوني والتي فاتت بمثابة ثغرات في القانون الحالي. كما انه يساعد على اعطاء قيمة اكبر للمعاني في هذا القطاع وبالتالي للدور الاقتصادي والاجتماعي للحركة التعاونية في المجتمع

ان التعاون بحاجة الى نقلة جذرية من المفهوم السائد عنه في الوقت الحاضر والمتمثل في كونه مجرد بقالة او سوبرماركت الى حركة اجتماعية اقتصادية متعددة المجالات والاغراض وشاملة للقطاع الإنتاجي والمهني الى جانب القطاع الاستهلاكي. وان يتم دفع الحركة لكي تشمل ما يسمى بتزاوج بين القطاعات الانتاجية والحرفية والقطاع الاستهلاكي، مما سيعزز من تكامل العمل التعاوني في تنشيط الاقتصادي والاجتماعي العام في البلاد.

وتتمثل اعادة النظر هذه في قسم التعاون بالوزارة لكي يتحول الى ادارة خاصة مستقلة، بمعنى ان تصبح ادارة التعاون مستقلة ومشرفة فقط على القطاع التعاوني من جمعيات وصناديق اذا ما وجدت والتي تسير وفق قانون وانظمة التعاون، وذلك بدلا من القسم الحالي بالوزارة والذي تشمل مسئولياته اكثر من مائة مؤسسة خيرية واجتماعية ونسبية لا علاقة لها بالتعاون

ومن المسئولة الى حجم ادارة التعاون المقترحة، لقد سبق لي ان قلت اكثر من مرة وقلت ان الخلل الكبير في اشراف الوزارة على التعاون يتمثل في ان هناك رأسا صغيرا يشرف على جسم كبير فقسم التعاون يشغل وظائف مختارة تساعد المركز على أداء مهامه كان يكون لوزارة التربية والتعليم أكثر من ممثل من بين مديري المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بالمنطقة التي يخدمها المركز.. ان يكون ممثل وزارة الصحة هو طبيب المركز الصحي وهكذا.. مع العمل على ابلاغ الوزير المختص بأسماء ممثلي وزارته الذين يتخلفون عن حضور اجتماعات مجلس إدارة المركز أكثر من مرتين في السنة وان يخطر جميع أعضاء هذه المجالس بالحرص على الحضور.

وانا اقول للوزارة ان قسم التعاون بوضعه الحالي لا يساعد على تنمية التعاون بل ان هناك رأسا صغيرا يشرف على جسم كبير فقسم التعاون يشغل وظائف مختارة تساعد المركز على أداء مهامه كان يكون لوزارة التربية والتعليم أكثر من ممثل من بين مديري المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بالمنطقة التي يخدمها المركز.. ان يكون ممثل وزارة الصحة هو طبيب المركز الصحي وهكذا.. مع العمل على ابلاغ الوزير المختص بأسماء ممثلي وزارته الذين يتخلفون عن حضور اجتماعات مجلس إدارة المركز أكثر من مرتين في السنة وان يخطر جميع أعضاء هذه المجالس بالحرص على الحضور.

تشكيل مجالس الادارة

ويتم تشكيل مجلس إدارة كل مركز من عدد من الأعضاء يمثلون مختلف الهيئات

والجانب الآخر من إعادة النظر يتمثل في ملف ادارة التعاون الصلاحيات التي تمكنها من التدخل في الوقت المناسب لإيقاف أي تجاوز ومخالفة للقانون، وتصحيح أوضاع ربما بؤدي التقاضي عنها الى كارثة كما حدث في عدد من الجمعيات في الوقت الحاضر.

علي صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾

﴿صدق الله العظيم﴾

بمزيد من الحزن والأسى

تنعى

عائلة المحميد

فقيدتهم الغالية

فوزية محمد المحميد

عن عمر يناهز ٤٩ عامًا التي وافها الأجل المحتوم صباح يوم أمس الخميس الموافق ١٠/١٠/١٩٩٦م تقبل التعازي للرجال اليوم وغداً بمسجد شيخان بالمحرق وللنساء بمنزل المرحوم ابراهيم المحميد رقم ١٢١٨ ، طريق ٤٤٢٨ ، عراد ٢٤٤

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

مفاجأة رائعة بانتظاركم لدى

مختارات جيه سي بيني

على التشكيلة الكاملة لأزياء الصيف

مختارات جيه سي بيني

JCPenney COLLECTIONS

مشاريع كانو-ليوا التجارية ذ.م.م.، هرم بلازا، سهلة، البحرين، هاتف ٤٠٢٩٤٩

محلاتنا تستقبلكم: السبت إلى الأربعاء: ٩،١٥ صباحاً - ١٠،٠٠ ظهراً و١٥،٤ عصراً - ٩،٠٠ مساءً ● الخميس، الجمعة: ٩،١٥ صباحاً - ٩،٠٠ مساءً

تجدون «مختارات جيه سي بيني أيضاً» في: دبي: مركز الديرة، هاتف ٢١٢٨٦٨ دبي: مركز برجمان، هاتف ٥١٥٢٥٣ أبوظبي: شارع النصر، هاتف ٢١١٨٦٦ مسقط: مجمع المريمي، الغرم، هاتف ٥٦٤٧٠٨ الكويت: مركز المثمان، حولي، هاتف ٢٦١١٢٥ المملكة العربية السعودية: مركز الراشد التجاري، هاتف ٨٨٧١٦١١